الأمم المتحدة

E/AC.51/2025/2

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
19 February 2025
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الخامسة والستون

الدورة التنظيمية، 1 نيسان/أبريل 2025

الدورة الموضوعية، 12 أيار/مايو – 13 حزيران/يونيه 2025

البند 3 (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل البرنامجية: التقييم

الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي أصدرتها اللجنة في دورتها الثانية والستين بشأن تقييم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: البرنامج الفرعي 3 – سياسات الاقتصاد الكلي والنمو

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية

موجز

يعرض هذا التقرير لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، الذي أعدته شعبة التفتيش والتقييم، نتائج الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتقييم تنفيذ التوصيات الثلاث المنبثقة من تقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية لبرنامج اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام 2022 (E/AC.51/2022/7). وتناول التقييم البرنامج الفرعي 3 للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي نفذته شعبة التنمية الاقتصادية.

واستنادا إلى استعراض المعلومات التي قدمتها الشعبة والمقابلات التي أُجريت مع موظفين مختارين، خلص الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات إلى أن التوصيات الثلاث قد نُفذت جميعها.

وفي التوصية 1، طلب المكتب إنشاء آلية محسنة لتخطيط وتنسيق ورصد أعمال التعاون التقني للشعبة بشكل منهجي. واستجابة لذلك، قامت الشعبة بتطوير وتشغيل مرقب للتعاون التقني في عام 2023. وقد مكّنت هذه الأداة من التتبع المنهجي للمشاريع على المستوى القطري، وبسّطت عملية إعداد التقارير،

120325 280225 25-00597 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ودعمت التعلّم في إطار المنظمة من خلال توثيق النتائج والتحديات والدروس المستفادة. ويسر هذا المرقب اتباع نهج أكثر استراتيجية للتعاون التقني، وعزز المواءمة مع أولويات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. واعتُبر أن هذه التوصية قد نُفذت.

وفي التوصية 2، طلب المكتب إجراء استعراض لتغطية أنشطة الشعبة على الصعيد القطري للاسترشاد به في استراتيجيات الإدارة. واستجابة لذلك، أجرت الشعبة استعراضا شاملا لأنشطتها في الفترة من 2018 إلى 2023، ووثقت مشاركتها من خلال المساعدة التقنية والمنتجات المعرفية والمنشورات الرئيسية والفعاليات الإقليمية. وقد أرسى هذا الاستعراض الأساس لتحول استراتيجي نحو تعزيز التواصل مع البلدان ذات الاحتياجات الإنمائية الكبيرة، ولا سيما في منطقة البحر الكاريبي، وتعزيز التعاون مع الشركاء والمكاتب دون الإقليمية للأمم المتحدة، وتوسيع نطاق التغطية الإحصائية والتحليلية للبلدان ذات الأولوية من خلال مبادرات محددة الأهداف. واعتُبر أن هذه التوصية قد نُفذت.

وفي التوصية 3، طلب المكتب وضع مبادئ توجيهية داخلية لتوضيح دور اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في إطار إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. واستجابة لذلك، وضعت الشعبة مبدأ توجيهيا مدعوما بخمس نقاط عمل يهدف إلى تعزيز التنسيق مع كيانات منظومة الأمم المتحدة، وتحسين القيادة الإقليمية، وإدماج أنشطتها في عمليات مثل التحليل القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وأُحرز تقدم كبير في تنفيذ هذه الإجراءات، مما أسفر عن نتائج ملموسة، بما في ذلك تعزيز التعاون مع الشركاء، والقيادة في الائتلافات المواضيعية، وتعزيز دعم الشبكات الإقليمية. واعتُبر أن هذه التوصية قد نُفذت.

وشملت الأدلة على تحقيق نتائج إيجابية مرتبطة بتنفيذ هذه التوصيات ما يلي:

(أ) زيادة مشاركة بلدان منطقة البحر الكاريبي في فعاليات الشعبة وآلياتها الإقليمية؛

(ب) تعزيز التعاون مع فرق الأمم المتحدة القطرية ومكاتب المنسقين المقيمين؛

(ج) توسيع نطاق التغطية الإحصائية للبلدان ذات الاحتياجات الإنمائية الخاصة؛

(د) تعزيز التنسيق بشأن مبادرات تمويل التنمية.

أولا - مقدمة

1 - نظرت لجنة البرنامج والتنسيق، في دورتها الثانية والستين المعقودة في عام 2022، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، الذي أعدته شعبة التفتيش والتقييم، عن تقييم البرنامج الفرعي 3 للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي والنمو (E/AC.51/2022/7).

2 - وأعربت اللجنة عن تقديرها للتقرير وأبدت تأييدها للمسائل المثارة والتوصيات الواردة فيه. وأقرت بالتقدم الذي أحرزته شعبة التنمية الاقتصادية التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في البدء في تنفيذ التوصيات، مسلطة الضوء على الدور الهام الذي تضطلع به الشعبة في دعم الدول الأعضاء في مواجهة تحديات الاقتصاد الكلي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأوصت اللجنة بأن تؤيد الجمعية العامة التوصيات الواردة في الفقرات من 63 إلى 65 من تقرير المكتب.

3 - وفي هذا الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات، نظر المكتب في حالة تنفيذ توصيات التقييم الثلاث. واعتبر أن التوصيات الثلاث قد نُفذت جميعا.

4 - وشملت المنهجية المتبعة في الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات ما يلي:

(أ) استعراض التقارير المرحلية عن حالة التوصيات التي تُرصد من خلال قاعدة بيانات مكتب خدمات الرقابة الداخلية لتتبع التوصيات (TeamMate+)؛

(ب) تحليل المعلومات والوثائق والتقارير ذات الصلة الواردة من اللجنة الاقتصادية بشأن شتى المسائل المتصلة بالتوصيات؛

(ج) إجراء مقابلات افتراضية مع عينة مختارة من الموظفين الرئيسيين في اللجنة الاقتصادية في مقرها في سانتياغو.

5 - وأُطلعت اللجنة الاقتصادية على مشروع التقرير النهائي لإبداء ردها، الذي يرد في المرفق. ويعرب المكتب عن تقديره للجنة الاقتصادية لما أبدته من تعاون وما قدمته من مساعدة في إجراء الاستعراض.

ثانيا - النتائج

التوصية 1

تحسين التخطيط والتنسيق

6 - فيما يلي نص التوصية 1:

أن تستحدث شعبة التنمية الاقتصادية، في سياق ولايتها الإقليمية ودون الإقليمية والعابرة للحدود لدعم التنمية المستدامة، آلية محسَّنة للتخطيط لعملها في مجالي التعاون التقني القائم على المشاريع وبناء القدرات، وتنسيقه ورصده على نحو أكثر انتظاما. وتقوم هذه الآلية بما يلي:

(أ) دعم أهداف التوعية وإبراز أهمية الدور عن طريق تحقيق إمكانية تتبُّع طلبات التعاون التقني لشعبة التنمية الاقتصادية وأنشطتها الجارية، بما في ذلك على نحو يتيح لمكاتب الأمم المتحدة، مثل مكاتب المنسقين المقيمين، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، والمكاتب القطرية

للجنة الاقتصادية، الاطلاع على موجز للأعمال القطرية القائمة على المشاريع التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية وشعبة التنمية الاقتصادية؛

(ب) دعم تحديد الأولويات بين المشاريع في سياق الأولويات الاستراتيجية العامة لشعبة التنمية الاقتصادية وإثراء استراتيجياتها للتعاون التقني؛

(ج) تحقيق إمكانية رصد النواتج والنتائج التي أسهمت فيها شعبة التنمية الاقتصادية لكلٍ من مشاريع التعاون التقني/بناء القدرات التي تشارك فيها الشعبة؛

(د) تحقيق ودعم التعلم في إطار المنظمة؛

(هـ) مراعاة أي آليات ذات صلة لتتبُّع مشاريع بناء القدرات التي يضعها المكتب الإقليمي التابع لمكتب التنسيق الإنمائي، أو مكاتب المنسقين المقيمين، أو إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، أو الكيانات الأخرى ذات الصلة.

مؤشر الإنجاز: وضع استراتيجية لشعبة التنمية الاقتصادية متصلة بتحديد مشاريع التعاون التقني وترتيب أولوياتها ودليل على وجود آلية لدعم الفقرات الفرعية (أ) إلى (هـ) أعلاه.

7 - واستجابة لهذه التوصية، نفذت الشعبة آلية محسّنة لتخطيط وتنسيق ورصد أعمالها في مجالي التعاون التقني وبناء القدرات المرتكزة على المشاريع. وفي أوائل عام 2023، طورت وفعّلت مرقبا للتعاون التقني قائم على برنامج Microsoft Excel ومصمم لرصد أعمال التعاون التقني على المستوى القطري وعلى مستوى المشاريع بشكل منهجي. ولضمان التغطية الشاملة لأنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الشعبة، وتمشيا مع الأساس المنطقي الشامل للتوصية، صُمم المرقب بحيث يشمل المشاريع بغض النظر عن مصدر تمويلها (الميزانية العادية أو الموارد الخارجة عن الميزانية)، ومدخلات طلبات التعاون التقني التي وردت ولكن لم يتم إضفاء الطابع الرسمي عليها بعد، والطلبات السرية (مع التفاصيل الرفيعة المستوى الملائمة فقط).

8 - وتمشيا مع الجزء (أ) من التوصية 1 المتعلقة بهدفي التوعية والظهور، قدم مرقب التعاون التقني مدخلات تتعلق بتوعية الشعبة تجاه الجمهور الخارجي، بما في ذلك المنسقون المقيمون وأفرقة الأمم المتحدة القطرية وكيانات الأمم المتحدة داخل المنطقة. وللقيام بذلك، استعرضت الشعبة القوائم البريدية الموجودة لضمان إدراج أصحاب المصلحة المعنيين لنشر المعلومات حول المنشورات والدراسات والأنشطة. وبالإضافة إلى ذلك، استفادت الشعبة من قنوات الاتصال القائمة في اللجنة الاقتصادية لتبادل المعلومات حول عملها، بما في ذلك من خلال النشرات الصحفية لوحدة شؤون الإعلام وشعبة الوثائق والمنشورات. وقدمت شعبة التنمية الاقتصادية أيضا مدخلات لضمان إدراج الأنشطة على المستوى القطري والنتائج ذات الصلة في وثائق اللجنة الاقتصادية مثل التقرير السنوي عن الأنشطة، وتقرير النتائج على نطاق المنظومة الإقليمية الذي أعد في سياق منصة التعاون الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والتقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

9 - وتمشيا مع الجزء (ب) من التوصية المتعلقة بتحديد أولويات المشاريع، استُرشد بمرقب التعاون التقني، إلى جانب تنفيذ استعراض الأنشطة على الصعيد القطري (التوصية 2)، في اتباع نهج أكثر

استراتيجية في أنشطة التوعية التي تضطلع بها الشعبة. ووفقا لموظفي الشعبة، أدى هذا المزيج إلى زيادة التواصل مع البلدان ذات الأولوية، ولا سيما في منطقة البحر الكاريبي، كما هو مفصل في الفقرة 18 أدناه.

10 - وتمشيا مع الجزأين (ج) و (د) من التوصية، اتبع مرقب التعاون التقني هيكلا موحدا يجمع المعلومات الأساسية، بما في ذلك اسم المشروع وفترة الإبلاغ والأنشطة المنفذة والنتائج المحققة والتحديات والدروس المستفادة. وقد أكد استعراض لمقتطفات من مدخلات المرقب أن هذا النهج الهيكلي مكّن من رصد مخرجات ونتائج محددة للمشروع - مع أمثلة تشمل اعتماد استراتيجيات وطنية وتنفيذ أطر السياسات - وتطوير وثائق الحوكمة، وكل ذلك نتيجة للمساعدة التقنية التي قدمتها الشعبة، أو أسهمت فيه هذه المساعدة. وتضمنت المقتطفات التي تمت مراجعتها أيضا إقرارات رسمية من السلطات الوطنية بشأن تأثير المساعدة التقنية. وبالإضافة إلى ذلك، دعم المرقب التعلم في إطار المنظمة من خلال التوثيق المنهجي للتحديات التي تمت مواجهتها أثناء التنفيذ، إلى جانب الدروس المستفادة، بما في ذلك ما يتعلق بما يلي: إدارة التحولات السياسية؛ والتنسيق مع شركاء منظومة الأمم المتحدة؛ والحفاظ على زخم المشروع أثناء تغييرات القيادة؛ ومعالجة تحديات التواصل في المبادرات المتعددة البلدان.

11 - وفيما يتعلق بالجزء (هـ) من التوصية ولتحقيق الكفاءة المثلى، قامت الشعبة بمواءمة مرقب التعاون التقني مع دورة الإبلاغ الحالية لشعبة تخطيط البرامج والعمليات التابعة للجنة الاقتصادية، التي تتطلب تقديم تقارير ثلاث مرات في السنة عن تنفيذ برنامج العمل، بما في ذلك مشاريع التعاون التقني والمساعدة التقنية. وأدت هذه المواءمة إلى التخلص من المتطلبات الأولية المكررة لإعداد التقارير مع كفالة أن يتضمن المرقب متطلبات شعبة تخطيط البرامج والعمليات والتفاصيل الإضافية الخاصة بالمشروع المتصلة بعمل شعبة التنمية الاقتصادية. وفيما يتعلق بالمواءمة مع آليات التتبع الأخرى على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها، أشار موظفو شعبة التنمية الاقتصادية إلى أنه على الرغم من عدم وجود تكنولوجيا واحدة متفق عليها لهذا النوع من الأدوات على نطاق منظومة الأمم المتحدة، فإن الشعبة ملتزمة بالمشاركة في نظام الأمم المتحدة الموسع لتتبع المعلومات في الأمم المتحدة بمجرد أن يصبح هذا النظام متاحا.

12 - ووفقا لما ذكره موظفو الشعبة الذين أجريت معهم مقابلات، فإن تنفيذ مرقب التعاون التقني استجابة للتوصية 1 أسهم في إحداث تحول في الرؤية الاستراتيجية لنهج التعاون التقني الذي تتبعه الشعبة، حيث اتجه نحو مزيد من المشاركة الاستباقية مع البلدان في جميع أنحاء المنطقة وأتاح تحديد أوجه التآزر بين المشاريع بشكل أفضل. وأُفيد بأن مديري المشاريع كانوا أكثر وعيا بعلاقة الشعبة مع منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا، ولا سيما مع مكاتب المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وكدليل على هذا التعاون المعزز، أشار الموظفون إلى مشروع حساب التنمية الذي تم إنجازه مؤخرا في الجمهورية الدومينيكية، حيث طلبت وزارة الاقتصاد والتخطيط والتنمية المساعدة التقنية من اللجنة الاقتصادية لتصميم إطار تمويل وطني متكامل. وقامت الشعبة بشكل استباقي بتحديد ومتابعة فرص التعاون مع مكتب المنسق المقيم المعني وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وأدى ذلك إلى تنسيق تنفيذ المشروع، بما في ذلك عقد اجتماعات بالحضور الشخصي مع مكتب المنسق المقيم وفعالية مشتركة نظمتها اللجنة الاقتصادية في الجمهورية الدومينيكية في تشرين الأول/أكتوبر 2024.

13 - واستنادا إلى هذه الأدلة، يعتبر المكتب أن هذه التوصية قد نُفذت.

التوصية 2

استعراض الأنشطة على المستوى القطري

14 - فيما يلي نص التوصية 2:

أن تجري شعبة التنمية الاقتصادية، في إطار ولايتها الإقليمية ودون الإقليمية والعابرة للحدود، مع التركيز على تعزيز التوعية وإبراز دورها، استعراضا لأنشطتها ولنطاق عملها على الصعيد القطري ليُسترشد بها في إجراءات واستراتيجيات الإدارة. وينطوي ذلك على المنتجات المعرفية للشعبة وأنشطتها في مجال بناء القدرات ويشمل ما يلي:

(أ) النظر فيما إذا كان يجري إيلاء أولوية كافية للبلدان ذات الاحتياجات الإنمائية الاقتصادية الأكبر والمعرضة بشكل أكبر لخطر عدم تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(ب) النظر في ما إذا كان من شأن زيادة الاتصال بالبلدان ذات الاحتياجات الأكبر، بما في ذلك من خلال المشاركة الأكثر فعالية لمكاتب المنسقين المقيمين و/أو زيادة التعاون المكثف مع المكاتب الوطنية ودون الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية، أن يزيد من أثر أنشطة الشعبة؛

(ج) النظر في ما إذا كان ينبغي للشعبة أن تعيد توجيه نسبة مئوية أكبر من عملها على منتجاتها المعرفية نحو إعداد مزيد من المنتجات (أو أقسام من المنشورات) الخاصة بكل بلد التي تدعم تنفيذ السياسات بشكل مباشر.

مؤشر الإنجاز: وثيقة تبين نتائج استعراض تجريه شعبة التنمية الاقتصادية للتغطية المحددة على الصعيد القطري، بما في ذلك خطة لاتخاذ إجراءات إضافية.

15 - واستجابة لهذه التوصية، أجرت الشعبة استعراضا شاملا لأنشطتها على المستوى القطري يغطي الفترة من 2018 إلى 2023. ووثق الاستعراض، الذي أعده فريق يضم مدير الشعبة ومديري المشاريع، المنتجات المعرفية وأنشطة بناء القدرات للشعبة على المستوى القطري، وحدد خطوات إضافية لتعزيز الجهود الحالية. وعلى الرغم من أن وثيقة الاستعراض نفسها لم يتم نشرها رسميا، إلا أن العملية والمبادرات اللاحقة أدت إلى العديد من النتائج الملموسة التي ترد تفاصيلها أدناه.

16 - وكشفت نتائج الاستعراض عن مشاركة واسعة النطاق على المستوى القطري من خلال آليات مختلفة مثل المساعدة التقنية على المستوى القطري، والمنتجات المعرفية على المستوى القطري، والمنشورات الرئيسية، والفعاليات الإقليمية، والخدمات الإحصائية. وعلى وجه التحديد، بين عامي 2018 و 2023، شاركت الشعبة بالطرق التالية:

(أ) **تقديم المساعدة التقنية على المستوى القطري**. نفذت الشعبة، من خلال حساب التنمية والتمويل من خارج الميزانية، 29 مشروعا للمساعدة التقنية بناء على الطلب في 12 بلدا، بما في ذلك البلدان المصنفة كدول جزرية صغيرة نامية ومن فئة أقل البلدان نموا مثل كوبا (دولة جزرية صغيرة نامية) والجمهورية الدومينيكية (دولة جزرية صغيرة نامية) وهايتي (من فئة أقل البلدان نموا/دولة جزرية صغيرة نامية). وغطت هذه المشاريع، التي طلبتها شتى الوزارات والوكالات الوطنية، مجموعة من المجالات، بما في ذلك وضع سياسات سوق العمل في مجالات التعليم التقني والمهني وكذلك السياسات المتعلقة بظهور

المهن القائمة على المنصات الرقمية. وقدمت الشعبة أيضا المساعدة التقنية في مجال سياسات تمويل التنمية والشؤون المالية؛

(ب) **إصدار التقارير غير المتكررة على المستوى القطري**. أصدرت الشعبة 17 تقريرا تحليليا غير متكرر ركزت على مسائل خاصة بكل بلد، وقد خدمت هذه التقارير غرضا مزدوجا يتمثل في تقديم تحليل مفصل للبلدان التي تمت دراستها وتقديم رؤى سياسية ذات صلة لبلدان أخرى تواجه تحديات مماثلة. وغطت هذه التقارير مجالات السياسات الرئيسية مثل نظم المعاشات التقاعدية، وتمويل التنمية (دراسات حول مصارف التنمية والشمول المالي)، ومسائل السياسة المالية التي تغطي القدرة على تحمل الدين العام والقواعد المالية. وتناولت التقارير كلا من الحالات القطرية الفردية والتحليلات الشاملة لعدة بلدان، حيث غطت بعض المنشورات ما يصل إلى 16 بلدا في تقرير واحد؛

(ج) **إنتاج المنشورات الرئيسية**. قدمت الشعبة من خلال منشوراتها الرئيسية – *دراسة الحالة الاقتصادية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ونظرة عامة أولية على اقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي* – مذكرات قطرية نصف سنوية مع تغطية شاملة لجميع الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية. وحللت هذه المذكرات اتجاهات الاقتصاد الكلي وتطورات السياسات، بما في ذلك السياسات الضريبية والنقدية والمالية وسياسات الصرف والناتج الاقتصادي والتضخم والتوظيف؛

(د) **تنظيم الفعاليات والحلقات الدراسية الإقليمية**. نظمت الشعبة العديد من المنتديات الإقليمية لتيسير الحوار حول السياسات وتبادل المعرفة. فعلى سبيل المثال، كانت الحلقة الدراسية الإقليمية السنوية عن السياسات المالية بمثابة منبر رئيسي يجمع وزراء المالية والمنظمات الدولية والموظفين التقنيين والأكاديميين والمجتمع المدني لمناقشة مسائل مثل تمويل التنمية المستدامة وسياسات الإنفاق العام. وبالإضافة إلى ذلك، أوجدت اجتماعات الخبراء وحلقات العمل التقنية مساحات للتعاون بين بلدان الجنوب، لا سيما في مواضيع مثل الإنفاق الضريبي والمصارف الإنمائية؛

(هـ) **تقديم الخدمات الإحصائية**. احتفظت الشعبة أيضا بإحصاءات شاملة للاقتصاد الكلي من خلال قاعدة البيانات الإحصائية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابعة للجنة الاقتصادية، حيث توفر بيانات منسقة عن العمليات المالية والدين العام والإيرادات الضريبية والإنفاق الاجتماعي. وبالتعاون مع شركاء مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومركز البلدان الأمريكية لإدارات الضرائب ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، أصدرت الشعبة أيضًا *التقرير السنوي المعنون إحصاءات الإيرادات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي* وقاعدة بيانات إحصاءات الإيرادات العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، نشرت بيانات إحصائية للمؤشرات المالية والنقدية ومؤشرات أسعار الصرف الرئيسية.

17 - وخلص الاستعراض إلى مقترحات بشأن العناصر الرئيسية الرفيعة المستوى لاستراتيجية الشعبة لتعزيز عملها على المستوى القطري، مثل:

(أ) استحداث منتجات معرفية تعالج مسائل الاقتصاد الكلي وتمويل التنمية ذات الأهمية الكبيرة لبلدان المنطقة، مع التركيز على المجالات التي تتمتع فيها الشعبة بميزة نسبية ويمكنها أن تقدم قيمة مضافة إلى الدول الأعضاء؛

(ب) عرض هذه المنتجات المعرفية في التبادلات التقنية الإقليمية للتفاعل مع السلطات الوطنية وتيسير الحوار بين بلدان الجنوب وتعزيز التعاون مع الشركاء من خارج المنطقة والمؤسسات الدولية؛

(ج) التعاون مع البلدان، بالتنسيق مع مكاتب الأمم المتحدة الأخرى، لتحديد وتنفيذ فرص التعاون التقني التي يمكن أن تؤدي إلى نتائج ملموسة على المستوى القطري.

18 - وفي حين أن المراجعة نفسها كانت وصفية في المقام الأول، إلا أنها أرست الأساس الذي مكّن من النظر في متطلبات التوصية وتنفيذها عمليا. ووفقا لموظفي الشعبة الذين أجريت معهم مقابلات، أدى ذلك إلى نتائج ملموسة في عدة مجالات تم تناولها في مختلف أجزاء التوصية، بما في ذلك:

(أ) **إعطاء الأولوية للبلدان ذات الاحتياجات الإنمائية الأكبر من خلال تعزيز التواصل والتعاون (جزءا التوصية (أ) و (ب))**. ومع الإقرار بأن اللجنة الاقتصادية ليس لديها ولايات على المستوى الوطني ولا يمكنها تقديم المساعدة التقنية إلا بناء على طلب الدول الأعضاء، فقد ركزت الشعبة على سبل تعزيز التواصل وبناء العلاقات مع البلدان التي يمكن أن تستفيد من دعم إضافي في هذا الإطار. وعلى سبيل المثال، في عامي 2023 و 2024، نجحت الشعبة، بالتعاون مع المكتب دون الإقليمي للجنة الاقتصادية في بورت أوف سبين، في زيادة مشاركة بلدان منطقة البحر الكاريبي. وشملت بعض نتائج هذا العمل ما يلي:

'1' حضر وزراء المالية في كل من بربادوس، وترينيداد وتوباغو، وجزر البهاما، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسورينام، وغرينادا اجتماع جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وندوة السياسة المالية الإقليمية في سانتياغو في أيار/مايو 2023؛

'2' شارك ممثل من وزارة المالية والخدمة العامة في جامايكا في حلقة العمل التقنية الإقليمية حول النفقات الضريبية في مكسيكو في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 وحلقة عمل لاحقة في سانتياغو في تشرين الأول/أكتوبر 2024؛

'3' في سياق دورها كأمانة فنية للمنبر الإقليمي للتعاون في مجال الضرائب في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي افتتح في عام 2023، عززت الشعبة مشاركة بلدان منطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك هايتي، في المناقشات الرئيسية المتعلقة بالسياسات الضريبية. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقا لجدول أعمال اجتماع المنبر الإقليمي بشأن الأولويات الإقليمية لتمويل التنمية الذي عقد في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، فقد تضمن الحدث ترجمة شفوية باللغات الإسبانية والإنكليزية والبرتغالية والفرنسية، لضمان تنوع لغوي أكبر وتعزيز التواصل مع مختلف الدول الأعضاء؛

(ب) **إعادة التوجيه نحو المنتجات المعرفية الخاصة بكل بلد (جزء التوصية (ج))**. واصلت الشعبة إنتاجها للتحليلات المفصلة الخاصة بكل بلد من خلال منشوراتها الرئيسية مع اتخاذ خطوات لتوسيع نطاق تغطية البلدان ذات الأولوية. فعلى سبيل المثال، وسّعت تغطيتها الإحصائية للبلدان ذات الاحتياجات الإنمائية الخاصة من خلال مشروع في عام 2024 لإدراج بليز وسانت لوسيا في قاعدة بيانات الإنفاق الاجتماعي العام على قاعدة البيانات الإحصائية للجنة الاقتصادية لأول مرة. وبدأت الشعبة أيضا العمل على معالجة الثغرات في المعلومات حول رائدات الأعمال في منطقة البحر الكاريبي، مع وجود خطط لتجربة دراسة استقصائية في بربادوس وترينيداد وتوباغو في أوائل عام 2025. ووفقا لموظفي الشعبة، تم التخطيط للتنسيق مع مكاتب المنسقين المقيمين في بربادوس وشرق البحر الكاريبي وفي ترينيداد وتوباغو في أوائل

عام 2025 لتحديد أوجه التآزر المحتملة مع العمل القائم وضمان استمرارية الجهود الرامية إلى تعميم توصيات السياسات المستمدة من نتائج الدراسة الاستقصائية.

19 - واستنادا إلى هذه الأدلة، يعتبر المكتب أن هذه التوصية قد نُفذت.

التوصية 3

الخطة الاستراتيجية الداخلية

20 - فيما يلي نص التوصية 3:

أن تضع شعبة التنمية الاقتصادية، في سياق ولايتها الإقليمية ودون الإقليمية والعابرة للحدود والتدابير الجارية لتنفيذ إصلاح الأمم المتحدة، خطةً استراتيجية داخلية مفصلة و/أو مبادئ توجيهية لتحديد وتوضيح دورها ذي الصلة ومسؤولياتها المتوخاة، بما في ذلك ما يلي:

(أ) رسم خريطة لأعمال الشعبة الأخيرة والحالية الخاصة بكل بلد على حدة بحيث يمكن إيجاد صلة ما مع أفرقة قطرية أخرى تابعة للأمم المتحدة؛

(ب) النظر في الطريقة التي يمكن بها إدراج أنشطة الشعبة على نحو أكثر اتساقا في التحليل القطري المشترك وعمليات وضع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة في جميع البلدان ذات الصلة؛

(ج) قيام اللجنة الاقتصادية والشعبة، بالاستناد إلى العمل الذي أنجز بالفعل، وبالاشتراك مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بوضع خطة أكثر رسمية لدعم شبكة الاقتصاديين على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك تحديد أنشطة محددة إضافية وما يرتبط بها من نواتج/نتائج ملموسة؛

(د) مواصلة الدور القيادي والمشاركة المنتظمة للجنة الاقتصادية والشعبة على الصعيد الإقليمي في مجال الائتلافات المواضيعية ذات الصلة.

مؤشر الإنجاز: خطة استراتيجية داخلية و/أو وثيقة تتضمن مبادئ توجيهية تدرج الفقرات الفرعية من (أ) إلى (د) أعلاه، ووثيقة تحدد الخطوات المقرر القيام بها.

21 - واستجابة للتوصية، وضعت الشعبة مبدأ توجيهيا خلال عامي 2023 و 2024 يركز على تعزيز التنسيق مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، مصحوبا بإجراءات محددة مخطط لها من أجل تنفيذ هذا المبدأ. ووفقا لهذا المبدأ التوجيهي، "ستسهم شعبة التنمية الاقتصادية بنشاط في تعزيز تنسيق أنشطتها مع [منظومة الأمم المتحدة الإنمائية] بهدف دعم التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من خلال منتجاتها المعرفية وفعالياتها وأعمال التعاون التقني الخاصة بكل بلد". وقد رافق ذلك خمسة إجراءات مخطط لها تتوافق أيضا مع التوصية 3:

- تقوية التواصل مع البلدان لتعزيز خدمات التعاون التقني
- تعزيز التنسيق مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية لتحسين أثر التعاون التقني الخاص بكل بلد

- كفالة إدراج أنشطة شعبة التنمية الاقتصادية في التحليل القطري المشترك وتنسيقها مع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة
- التنسيق مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لدعم شبكة الاقتصاديين في المنطقة
- قيادة ائتلافات مواضيعية لزيادة إبراز مسائل التنمية الإقليمية ذات الأهمية الكبيرة للمنطقة

22 - وعلى الرغم من أن هذه الإجراءات المخطط لها كانت طموحة وتعتمد، في بعض الحالات، على عوامل خارجة عن سيطرة الشعبة، إلا أن الشعبة أحرزت تقدما كبيرا في تنفيذها. وأبلغت عن تحقيق عدة إنجازات في تنفيذ استراتيجيتها الرامية إلى تعزيز التنسيق مع منظومة الأمم المتحدة، مع تحقيق نتائج ملموسة تعالج القصد من مختلف أجزاء التوصية على النحو التالي:

(أ) **تعزيز المشاركة القطرية ذات الأولوية (فيما يتعلق بالجزء (أ) والتوصية 2)**. تواصلت الشعبة بشكل استباقي مع البلدان التي تواجه تحديات إنمائية فريدة من نوعها والتي من شأنها أن تستفيد من تبادل الخبرات وأفضل الممارسات فيما بين بلدان الجنوب في مجال وضع سياسات الاقتصاد الكلي. وعلى النحو المبين في الفقرة 18 أعلاه، أدى ذلك إلى زيادة مشاركة بلدان منطقة البحر الكاريبي في كل من الفعاليات التي تنظمها الشعبة والآليات الإقليمية الدائمة مثل المنبر الإقليمي للتعاون في مجال الضرائب في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(ب) **تعزيز التعاون مع منظومة الأمم المتحدة (فيما يتعلق بالجزء (أ))**. تفيد التقارير بأن الشعبة استفادت من آليات متعددة لتعزيز التعاون مع الكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وشمل ذلك العمل المشترك مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن أطر التمويل الوطنية المتكاملة، مع مشاريع على المستوى القطري في كوستاريكا والجمهورية الدومينيكية. وفي الجمهورية الدومينيكية، جمعت الشعبة بين الإدارة ومكتب المنسق المقيم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) لمواءمة جهود تمويل التنمية ووضع خريطة طريق للمبادرات المستقبلية (كما نوقش في الفقرة 12 أعلاه)؛

(ج) **المساهمات المتكاملة في عمليات التحليل القطري المشترك/إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة (فيما يتعلق بالجزء (ب))**. شددت الشعبة على التزامها بالمساهمة في عمليات التحليل القطري المشترك حسب الاقتضاء، حيث تم تيسير المساهمات الأخيرة من خلال المقر دون الإقليمي للجنة الاقتصادية في المكسيك، وتعتزم المشاركة في التحليلات القطرية المشتركة المقبلة في أمريكا الجنوبية؛

(د) **تعزيز الدعم المقدم إلى شبكة الاقتصاديين (فيما يتعلق بالجزء (ج))**. تعاونت الشعبة مع شبكة الاقتصاديين في اللجنة الاقتصادية، بما في ذلك في إطار دورها كرئيس مشارك في الائتلاف المواضيعي المتعلق بالنمو المنصف وتمويل التنمية. وفي أيلول/سبتمبر 2024، شاركت الشعبة في جلسة لتبادل الأفكار مع شبكة الاقتصاديين من أجل تحديد السبل التي يمكن للاقتصاديين في مكتب المنسق المقيم وأفرقة الأمم المتحدة القطرية أن يشتركوا من خلالها في صياغة المناقشات الدولية في الفترة التي تسبق المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية المقرر عقده في الفترة حزيران/يونيه - تموز/يوليه 2025؛

(هـ) **القيادة في الائتلافات المواضيعية (فيما يتعلق بالجزء (د))**. كان الائتلاف المواضيعي المتعلق بالنمو المنصف وتمويل التنمية، الذي تشترك الشعبة في رئاسته، بمثابة آلية هامة لدعم منظومة

الأمم المتحدة الإنمائية ونشر المنتجات المعرفية للشعبة. فعلى سبيل المثال، سعى مكتب المنسق المقيم في بربادوس وشرق البحر الكاريبي في حزيران/يونيه 2024 إلى الحصول على دعم الائتلاف المواضيعي لإسداء المشورة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية بشأن أوجه التآزر المحتملة داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لدعم البلدان في تعبئة التمويل من أجل التنمية في إطار عرض الأمم المتحدة الكاريبي بشأن تيسير الحصول على تمويل التنمية، الذي وضعته اللجنة التوجيهية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي. وقدمت الشعبة أيضا، كجزء من الائتلاف المواضيعي، تعليقات موضوعية على هذا العرض، مستفيدة من منتجاتها المعرفية الإقليمية لإثراء التوصيات والاستراتيجيات.

23 - واستنادا إلى هذه الأدلة، يعتبر المكتب أن هذه التوصية قد نُفذت.

ثالثا - خاتمة

24 - في السنوات الثلاث التي انقضت منذ تقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية، أظهرت الشعبة التزامها بالتصدي للتحديات التي حددها التقرير وتنفيذ توصيات التقييم من خلال اتخاذ خطوات ملموسة لتعزيز رصدها للتعاون التقني ومشاركتها القطرية والتنسيق مع كيانات منظومة الأمم المتحدة. وأنشأت الشعبة آليات وممارسات جديدة دعمت قدرتها على تنفيذ ولايتها الإقليمية ودون الإقليمية والعابرة للحدود مع تعزيز مواءمتها الشاملة مع إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

25 - ومن بين إنجازاتها الرئيسية، قامت الشعبة بتطوير وتفعيل مرقب التعاون التقني، مما أتاح رصد وتنسيق العمل على المستوى القطري بشكل أكثر منهجية وتعزيز التعلم في إطار المنظمة. وأجرت الشعبة استعراضا شاملا لأنشطتها على المستوى القطري، مما أرسى الأساس لتحسين التواصل مع البلدان ذات الأولوية وتعزيز التعاون بين الشركاء والمكاتب دون الإقليمية من جهة ومنظومة الأمم المتحدة من جهة أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، صاغت اللجنة مبدأ توجيهيا ونقاط عمل لتوضيح دورها في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، مما أدى إلى النهوض بقيادتها في الائتلافات المواضيعية، والتنسيق مع عمليات التحليل القطري المشترك، والمساهمات في شبكة الاقتصاديين.

26 - وشملت الأدلة المبكرة على تحقيق نتائج إيجابية مرتبطة بتنفيذ هذه التوصيات ما يلي:

(أ) زيادة مشاركة بلدان منطقة البحر الكاريبي في فعاليات الشعبة وآلياتها الإقليمية؛

(ب) تعزيز التعاون مع فرق الأمم المتحدة القطرية ومكاتب المنسقين المقيمين؛

(ج) توسيع نطاق التغطية الإحصائية للبلدان ذات الاحتياجات الإنمائية الخاصة؛

(د) تعزيز التنسيق بشأن مبادرات تمويل التنمية.

المرفق*

التعليقات الواردة من اللجنة الاقتصـــادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على مشروع التقرير

ترحب اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بهذا التقرير الشامل الذي يعترف بجميع الجهود التي بذلتها اللجنة في تنفيذ التوصـــيات الصـــادرة نتيجة لتقييم اللجنة الاقتصـــادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (E/AC.51/2022/7).

ويســـرنا أن نحيطكم علما بأنه ليس لدى اللجنة الاقتصـــادية أي تعليقات إضـــافية على التقرير المذكور أعلاه.

وتود اللجنة الاقتصـــادية أن تغتنم هذه الفرصـــة لتوجيه الشـــكر إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية على النهج التعاوني الذي اتبعه في هذا الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات.

* يعرض مكتب خدمات الرقابة الداخلية في هذا المرفق النص الكامل للتعليقات التي وردته من اللجنة الاقتصـــادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد أُرسيت هذه الممارسة تمشيا مع قرار الجمعية العامة 263/64، بناء على توصية اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة.